LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

16/07/2012

Oujda-Figuig

La commission régionale tient sa deuxième session

La commission régionale des droits l'Homme d'Oujda-Figuig a organisé sa deuxième session ordinaire, le samedi 14 juillet, au Centre de recherches et des études sociales et humaines à Oujda. L'ordre du jour de la commission d'Oujda-Figuig comprenait les points suivants : le rapport sur les activités de la commission pendant les deux sessions, la discussion du projet de partenariat avec l'Académie régionale de l'éducation et la formation de l'Oriental et la discussion d'une note de présentation sur un projet de partenariat avec le barreau des avocats à Oujda. La commission régionale des droits de l'Homme d'Oujda-Figuig couvre les provinces d'Oujda-Angad, Berkane, Figuig, Guerssif, Taourirt et Jerada. Installée officiellement le 17 janvier 2012, la Commission d'Oujda-Figuig a tenu sa première session le 24 mars 2012. Elle a été consacrée à la constitution des commissions thématiques sur la promotion et la protection des droits de l'Homme et l'enrichissement du dialogue sur les droits de l'Homme et la démocratie, ainsi qu'à l'examen et l'adoption du projet du plan d'action de la commission pour l'année en cours.

FIGUIG
La commission régionale du CNDH tient session

La Commission régionale des droits de l'Homme d'Oujda-Figuig a organisé sa deuxième session ordinaire, le samedi 14 juillet 2012 à partir de 9h30, au Centre de Recherches et des études sociales et humaines à Oujda. L'ordre du jour de cette deuxième session de la Commission d'Oujda-Figuig comprenait notamment, le rapport sur les activités de la commission pendant les deux sessions ; la discussion du projet de partenariat avec l'Académie régionale de l'éducation et la formation de l'Oriental et la discussion d'une note de

أزيلال

حقوقيات يطالبن بقانون يحمي النساء السلاليات

دعت الجمعية الديمقراطية لنساء المغرب، في ندوة نظمتها مؤخرا، اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان فرع بني ملال خريبكة بإقليم أزيلال تحت شعار «الأراضي السلالية في ضوء المقاربة الحقوقية »، إلى وضع قانون يحمي حقوق النساء السلاليات، مع تفعيل الدورية 17 من أجل استفادتهن من جميع حقوقهن في الأراضي السلالية، سواء بالكراء أو التفويت.

وحسب مصادر «الخبر»، فإن الجمعية قامت بنهج إستراتيجية ترافعية من أجل ضمان حقوق هؤلاء النساء، مذكرة بأنها أطلقت بمعية جمعية بدائل حملة لتوقيع عريضة للنساء، من أجل وضع قانون يحمي ويضمن حقوق النساء السلاليات في أراضي الجموع.

من جانبها، أكدت مصادر من اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان أن الندوة تدخل في إطار تنفيذ البرنامج الذي وضعته بشراكة مع النسيج الجمعوي على صعيد الجهة.

وأشارت ذات المصادر إلى أن موضوع الأراضي السلالية شكل محور حراك تشهده الساحة المغربية في جل مناطق المغرب، على اعتبار أن هذه الأراضي منتشرة على نطاق واسع.

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية ـ ورززات تعقد دورتها العادية الثانية

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية ورززات دورتها العادية الثانية يومه الاثنين 16 يوليوز 2012، بمقر اللجنة الكائن بالواجهة الجنوبية الغربية لشارع تاركة،561 تجزئة بوتالامين الراشيدية.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي ستنطلق أشغالها ابتداء من الساعة التاسعة (09:00) صباحا، عدة نقاط أبرزها: تقييم الفترة الأولى من عمل اللجنة ومراجعة مخطط عمل اللجنة، بالإضافة إلى مناقشة برنامج عملها المستقبلي الخاص بالسنوات القادمة الثلاث.

يذكر أن لجنة الراشيدية ورززات كانت قد عقدت دورتها العادية الأولى بتاريخ 25 فبراير 2012 بالراشيدية، حيث تم تكوين لجانها الموضوعاتية الثلاث (حماية حقوق الإنسان، النهوض بحقوق الإنسان وإثراء الفكر والحوار في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية) وإعداد مخطط عمل اللجنة.

الراشيدية : اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تعقد دورتها العادية الثانية

تعقد اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالراشيدية – ورززات دورتها العادية الثانية يوم الاثنين 16 يوليوز 2012، بمقر اللجنة بمدينة الرشيدية.

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي ستنطلق أشغالها ابتداء من الساعة التاسعة (09:00) صباحا، عدة نقاط أبرزها: تقييم الفترة الأولى من عمل اللجنة ومراجعة مخطط عمل اللجنة، بالإضافة إلى مناقشة برنامج عملها المستقبلي الخاص بالسنوات القادمة الثلاث.

يذكر أن لجنة الراشيدية- ورززات كانت قد عقدت دورتها العادية الأولى بتاريخ 25 فبراير 2012 بالراشيدية، حيث تم تكوين لجانها الموضوعاتية الثلاث (حماية حقوق الإنسان، النهوض بحقوق الإنسان وإثراء الفكر والحوار في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية) وإعداد مخطط عمل اللجنة.

وللإشارة فإن اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة الراشيدية- ورززات، التي تم تنصيبها بتاريخ 23 يناير 2012، تضطلع، حسب المادة 28 من الظهير المحدث للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمهام تتبع ومراقبة وضعية حقوق الإنسان بالجهة وتلقي الشكايات المتعلقة بادعاءات انتهاك حقوق الإنسان بها. كما تعمل، حسب الظهير نفسه، على تنفيذ برامج المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومشاريعه المتعلقة بمجال النهوض بحقوق الإنسان، بتعاون مع كافة الفاعلين المعنيين على صعيد الجهة.

Institut royal de police

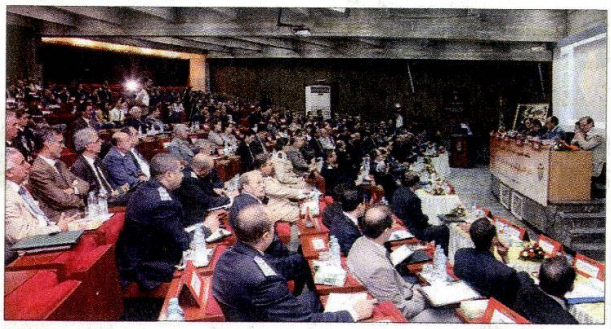

Renforcement et protection des droits de l'Homme

La rencontre a été ouverte par le directeur général de la Sûreté nationale, Bouchaib Rmail, qui a souligné l'importance de ce débat dans le processus de coopération en matière de sûreté avec la société civile dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la nouvelle Constitution et des exigences de la bonne gouvernance sécuritaire. M. Rmail a émis l'espoir de voir ses rencontres se répéter pour débattre des sujets d'intérêt commun dans la perspective d'élaboration de visions coordonnées sur les questions qui interpellent les services de sûreté et la société civile, particulièrement en ce qui concerne la préservation des droits et libertés fondamentaux des citoyens. L'organisation de cette rencontre, a-t-il dit, intervient en concrétisation des dispositions de la nouvelle Constitution dans son volet portant sur les droits fondamentaux des citoyens et conformément au discours royal du 9 mars 2011 dans lequel le Souverain a insisté sur la consécration de l'État de droit et des institutions, l'élargissement de l'espace des libertés individuelles et collectives, la garantie de leur exercice et le renforcement du système des droits de l'Homme dans ses portées politique, économique, sociale, culturelle, environnementale et de développement. Cette journée d'étude et de communication constitue aussi, a-t-il ajouté, un des outils de mise en œuvre des recommandations de l'Instance équité et réconciliation (IER), particulièrement celles concernant la bonne gouvernance en matière de sécurité. M. Rmail a indiqué que les défis sécuritaires consécutifs aux changements intervenus, aujourd'hui, dans le monde, les menaces terroristes dans la région du Sahel et du Sahara, les réseaux de trafic des armes, de drogues et de l'immigration illégale, ont mis le Royaume devant l'impératif d'adopter une approche plus efficiente pour faire face à ces phénomènes en matière de formation des services de sécurité et de coordination des opérations entre toutes les composantes de ses services en plus du renforcement de la coopération dans le domaine de sécurité aux niveaux régional et international.

حقوقيون وأكاديميون وخبراء أمنيون:

ضرورة التوفيق بين الأمن والنظام العام وحقوق الإنسان

أجمع متدخلون حقوقيون وأكاديميون وخبراء أمنيون خلال لقاء دراسي احتضنه المعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة على أن هناك حاجة ماسة إلى التوفيق بين متطلبات فرض الأمن والنظام العام وبين احترام الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

واعتبر المتدخلون في الجلسة الثانية من هذا اللقاء نظم يوم الخميس الماضي حول موضوع «دور الأمن في تدعيم وحماية منظومة حقوق الإنسان»، أن من شأن هذا التوفيق تذليل «التنافر المفتعل» بين مصطلحي الأمن وحقوق الإنسان، وتجاوز «التنازع الوهمي» بين مفهومي الحرية والنظام العام، فضلا عن إتاحته تبديد الصورة السلبية التي ظلت عالقة بموظف الأمن «بفضل ترسبات الماضي».

وشددوا على الرغبة في تطوير وتعزيز التعاون بين الفاعل المدني والمتدخل الأكاديمي والحقوقي من جهة، وبين مصالح تطبيق القانون من جهة ثانية، بما يدعم دولة الحق والقانون ويسهم في بناء قدرات العاملين في الأجهزة الأمنية وإشاعة ثقافة حقوق الإنسان لديهم.

وأكد المشاركون على أهمية خلق شراكات بين المجتمع المدني والجامعات والمصالح الأمنية بشكل يسمح بتطوير مفاهيم علمية لمبادئ الحكامة الأمنية الجيدة، ويتيح وضع منظومة توثيقية للبحوث والأطروحات المنجزة في مجال العلوم الأمنية لإثراء الرصيد المعرفي لكل المهتمين بالشأن الأمني.

وتناولت الجلسة الثانية من هذا اللقاء مداخلات مقتضبة حول «الأمن وحقوق النساء» و«الحكامة الأمنية الجيدة ودورها في تدعيم حقوق الإنسان»، و«تحقيق الأمن وحماية حقوق الإنسان معادلة ممكنة» و«الإطار القانوني الوطني المتعلق باللجوء واللاجئين والهجرة»، و«الآليات المؤسساتية الوطنية لحماية حقوق الإنسان».

و استعرض إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السياق والدوافع التي كانت وراء إحداث المجلس وكذا المقتضيات التي تضمنها الدستور الجديد في مجال حقوق الإنسان والحريات، مشيرا إلى الدور الهام الذي تضطلع به المؤسسة الأمنية في مجال حماية الحريات التي يضمنها الدستور.

وأشار اليزمي إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يؤمن بالدور الأساسي لموظفي الأمن الوطني وكافة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين في ورش تفعيل المفهوم الجديد للسلطة وترشيد الحكامة الأمنية الجيدة وترسيخ معنى الشرطة المواطنة، مضيفا أن المجلس يعتبر المؤسسة الأمنية شريكا استراتيجيا وحليفا ميدانيا، وطنيا وجهويا، في كل القضايا العامة والخاصة ذات الصلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وترسيخ البناء الديمقراطي.

وعبر عن استعداد المجلس الوطني لحقوق الانسان لترجمة هذه الشراكة الاستراتيجية إلى برامج وإجراءات عملية وفق خطة عمل متكاملة ومندمجة بالتعاون الوثيق مع المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.

وشدد المحجوب الهيبة المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، من جانبه، على الحاجة إلى ضمان التناغم والانسجام بين الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب مع المقتضيات التي أقرها الدستور الجديد، مشيرا إلى أن هذه المواثيق ليست جامدة وتظل في حاجة دائمة ومستمرة إلى بذل مجهود قانوني وتشريعي متواصل لملاءمتها.

وأبرز الهيبة أن قضية الانسجام مع المواثيق والاتفاقيات الدولية ترتبط بشكل وثيق بتكوين الموارد البشرية وكفاءتها وتفاعلها مع المجتمع المدني بهدف إشراكه في تحضير النصوص القانونية الخاصة بحقوق الإنسان، مشددا على أهمية التكوين المستمر ووضع دلائل تطبيقية خاصة بممارسة وحماية حقوق الإنسان.

ومن جانبه، أبرز محمد عبد النباوي مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل والحريات الدور الذي تضطلع به العدالة في احترام حقوق الإنسان.

وأوضح أن جميع الثورات التي شهدها العالم كانت تحركها المطالبة باحترام حقوق الإنسان وإقامة نظام قضائي يتمتع بسمات الفعالية والنجاعة والعدل والاستقلالية ويوفر الحماية ضد الانتهاكات والظلم.

وأضاف عبد النباوي أن هناك حالات تتسبب فيها حقوق البعض في المس بحقوق الآخرين مما يطرح إشكالية وضع حدود فاصلة تضمن تحقيق الصالح العام والديمقراطية، مشيرا إلى أن القاضي يعد الساهر على حماية الحقوق في إطار نظام قضائي مستقل ونزيه.

فيما رأت أمينة بوعياش نائبة رئيس الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان أن في التشاور والتحاور بين مختلف الفاعلين والقوى الحية أفضل سبيل لتطوير إعمال حقوق الإنسان، وأن الحق في الأمن هو حرية أساسية ومسألة يجب التداول بشأنها.

وأكدت بوعياش على ضرورة حماية النساء من العنف، باعتبارهن «الفئة الأكثر عرضة لانتهاكات مستمرة، وخاصة منها العنف الذي يعد عاملا رئيسا في الحد من اختياراتهن المهنية»، بالنظر إلى أن «في هذه الحماية مناهضة صريحة لهذه الظاهرة».

وذكر عبد الحميد الجمري رئيس منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بما راكمه المغرب على المستوى الحقوقي من توافر للنصوص تتناغم والمواثيق الدولية، ومن تعدد للمؤسسات الوطنية العاملة في المجال مما سمح بانخراطه الدولي أوروبيا وأمميا.

ووقف الجمري عند المبادئ العامة المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي تعد معاييرها الدولية ملزمة لجميع الدول وموظفيها، بمن فيهم المسؤولون عن تطبيق القانون، مضيفا أن الشرطة ملزمة بدورها بالاعتماد في تنظيمها على سياسة حقوقية شاملة مع إدماج معايير حقوق الإنسان ضمن قانون الشرطة.

ولم يخف الحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، من جانبه، الرغبة في العمل أكثر على الإحاطة بمختلف جوانب الحكامة الأمنية التي كانت من الطابوهات حيث كان يمنع التحاور بشأنها بين ممثلين عن المجتمع والمؤسسات الأمنية «في إطار المساواة والاحترام المتبادل»، معتبرا أن التحاور بشأن هذه الحكامة في المرحلة الراهنة مسؤولية جسيمة ملقاة على الجيل الحالي ككل، مما يفرض «توظيف كل اجتهاداتنا وكل ذكائنا لكي ننتقل إلى مرحلة مغايرة يكون فيها شعار الجميع هو الالتزام بالقانون وباحترام دقيق لحقوق الإنسان».

وحسب بلكوش، فإن فتح النقاش حول سياسة عمومية في مجال الأمن لابد وأن يستحضر متطلبات النهوض بهذا القطاع من خلال توفير الوسائل المطلوبة وتحديث البنيات والآليات والقوانين والاهتمام بالعنصر البشري على مستوى التأهيل والتكوين النظري والعملي والنهوض بأوضاعه، والانفتاح على ما يجري في عالم يتحول باستمرار.

وأكد بوشعيب الرميل المدير العام للأمن الوطني في ختام هذا اليوم الدراسي أن هذا الأخير شكل أرضية صلبة لبلورة مفاهيم وتصورات متطورة لتدبير الشأن الأمني، تقوم على التوفيق بين تحديات فرض النظام العام ومجاربة الجريمة بمختلف أشكالها من جهة، ورهانات حماية حقوق الإنسان من جهة ثانية.

حضر هذا اللقاء الدراسي، الذي نظم بشراكة بين المديرية العامة للأمن الوطني والهيئات الحكومية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني وأكاديميين، على الخصوص والي جهة الغرب الشراردة بني احسن عامل اقليم القنيطرة ورئيس مؤسسة الوسيط ورؤساء الجامعات ونقباء هيئات المحامين ورؤساء هيئات وجمعيات المجتمع المدني وعدد من الأساتذة الجامعيين وممثلي المصالح الحكومية والأمنية.

يومنا

الشرطة المواطنة

محتات الرقاص

من المناقشات الجارية ضمن وحول الحوار الوطني المتعلق بإصلاح العدالة، إلى الجدل المحتدم مؤخرا حول واقع السجون، مرورا بما يقال ويكتب عن مطالب فئات من المعتقلين، والادعاءات ذات الصلة بالتعذيب، يبرز موضوع العدل في شموليته كقضية مركزية اليوم في انشغالنا الوطني.

وسيكون من باب تحصيل حاصل العودة هنا إلى كل الاستدلالات والأسانيد الدينية والفقهية المعروفة حول قيمة العدل ومحوريته في إدارة وتنمية المجتمعات والدول، كما أنه لن يكون جديدا التذكير بعلاقة العدل والقضاء بالاستثمارات والاقتصاد، وبحقوق المواطنة وغير ذلك، لكن لابد من الإشارة هنا إلى لقاء حواري أقيم في القنيطرة الأسبوع المنصرم حول توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال الحكامة الأمنية، وحول سبل تنزيل مقتضيات الدستور الجديد على هذا الصعيد.

الأمر أولا هو في صميم موضوع العدل، وفي عمق مقتضيات دولة القانون، ثم إنه يعزز انخراط المؤسسة الأمنية نفسها في مثل هذه المناقشات، حيث أن المديرية العامة للأمن الوطني كانت الطرف الثاني في اللقاء إلى جانب المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومنظمات مدنية أخرى، كما أن اللقاء أقيم في معهد الشرطة بالقنيطرة، وحمل شعار (دور الأمن في تدعيم وحماية منظومة حقوق الإنسان)، وهذه المؤشرات كلها تفتح الباب لدينامية جديدة تعزز مسار بلادنا من أجل تقوية دولة القانون.

لقد تحدث المدير العام للأمن عن (المقاربة الأمنية المنشودة)، وقال بأنها (بقدر ما تستحضر التزامات المغرب الناشئة عن اتفاقيات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتصدي لجرائم الفساد المالي وتبييض الأموال والاستغلال الجنسي للقاصرين، فإنها تستحضر تعهدات المغرب المترتبة عن الصكوك والمواثيق ذات الصلة بحقوق الإنسان)، مشددا على أن (هذا الالتزام المزدوج بشقيه الأمني والحقوقي يشكل الأساس المتين لكل مقاربة أو إستراتيجية أمنية).

إن أهمية مثل هذا الكلام تكمن في أنه يصدر عن كبير أمنيي البلاد، وداخل مؤسسة أمنية، وبشكل علني، ومن ثم، يعتبر لزاما اليوم جعل الكلمات مطابقة لمعناها، والانتقال بها إلى مستوى المنظومة السلوكية المعتمدة في الأداء اليومي، فضلا عن إدراجها ضمن سلسلة إجراءات وقوانين وتدابير تقوم على الوضوح والشفافية والانفتاح، أي على الخضوع إلى القانون، وبذلك سنمكن بلادنا من امتلاك حكامة أمنية في مستوى التطلعات الديمقراطية والحداثية لشعبها.

إن أهمية مثل هذا الرهان تتجلى في الدور الموكول للمؤسسة الأمنية، حيث أنها تضطلع بأدوار محورية وهامة في حماية الحريات التي يكفلها الدستور، كما أن قربها من المواطنات والمواطنين، وارتباط عملها بالانشغالات اليومية للناس، وبحاجتهم للأمن والحماية، يجعلها ملزمة بالسعي الدائم لتكون(شرطة مواطنة) تنضبط للقانون ، وترتكز على التخليق والنزاهة بداخلها، وعلى الجودة المهنية والقرب والاحترام في علاقتها بالمواطنين.

rmahtat@yahoo.fr

عائلة المنوزي تذكر المجلس الوطني بتوصية تسليمها رفات الشهيد إبراهيم المنوزي

الاتحاد الاشتراكي الاتحاد الاشتراكي : 14 - 07 - 2012

بمناسبة حلول يوم 13 يوليوز الذي يصادف ذكرى مرور 41 سنة على إعدام الشهيد ابراهيم المنوزي خارج نطاق القضاء والقانون ،تقدمت عائلة المنوزي بطلب تسلم رفاته من أجل إعادة دفنه بشكل يليق بمقاوم وعضو مسؤول في جيش التحرير الوطني ،وهذا نص الطلب.

« الى السيد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

أتشرف بأن أحيطكم علما بأن ذوي حقوق الشهيد ابراهيم المنوزي المباشرين, وكذا كافة عائلة المنوزي, كلفوا مكتبي بتذكيركم بالتوصية الصادرة ،ضمن المقررات التحكيمية ، عن هيأة الإنصاف والمصالحة، والتي تروم تمكين كل من أرملته مليكة بلفقيه وابنه كريم المنوزي وابنته نصيرة المنوزي من رفات الفقيد بعد استنفاد كافة الإجراءات والترتيبات والإعداد لإعادة دفنه بطريقة لائقة وكريمة».

MAROC: Le martyr Chafiq Al Madani enterré au cimetière Ach-Chouhada de Casablanca

La cérémonie de ré-enterrement du martyr Chafiq Al Madani, membre fondateur de la résistance et de l'Armée de libération dans la région du Nord, enlevé et assassiné en 1964, s'est déroulée, mardi 10 juillet, au cimetière Ach-Chouhada de Casablanca.

L'inhumation a été faite en présence de la famille du regretté, de son compagnon de lutte Mohamed Bensaid Ait Idder, de l'ex-Premier secrétaire de l'USFP, Abderrahmane Youssoufi, du chef du gouvernement et de plusieurs membres de l'Exécutif, d'un nombre important de militants politiques appartenant notamment aux partis de la gauche marocaine, d'anciens résistants et membres de l'Armée de libération, de membres de l'Instance équité et réconciliation et du Conseil national des droits de l'Homme, de syndicats, du Haut commissariat aux anciens résistants et membres de l'Armée de libération d'ONG, et d'organisations de défense des droits de l'Homme.
En cette occasion, plusieurs oraisons funèbres et témoignages ont été prononcés par les personnalités présentes.
Plus connu dans les milieux de la résistance sous le sobriquet de "Madani le borne", le regretté qui est né en 1923 à Ouarzazate a été l'un des leaders de la résistance aux côtés de Mohamed Zerktouni. Il s'y occupait du recrutement et en était l'un des experts en armements. Le 4 juin 1964, il a été enlevé de son domicile avant d'être transféré dans le tristement célèbre commissariat de Derb Moulay Cherif à Casablanca puis liquidé et enterré au cimetière de Sbata sans que son nom ne soit inscrit sur la pierre tombale.
Sous le gouvernement d'alternance, et grâce à la pression de l'ancien Premier ministre Abderrahmane Youssoufi qui a réussi à en convaincre le Conseil consultatif des droits de l'Homme, un certificat de décès a été livré, trois décennies plus tard, à la famille du défunt qui continue aujourd'hui encore à réclamer que toute la vérité soit établie à ce propos et que justice lui soit rendue.

Atlas أطلس
نيوز أون لاين
أخبار الساعة - مالكويت خارج مفكرة فاخر

عائلة المانوزي تفتح ملف سنوات الرصاص وتطالب برفات الاين لدفنه

0 2 days ago

الرباط- أحمد نبيل/ أطلس نيوز

فتحت اسرة المانوزي، ملف إبراهيم الذي إختطف وأعدم بطريقة خارج القانون سنة 1971 ، في إطار ما يعرف بسنوات الرصاص، في أول مراسلة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بعد الأولى الموجهة للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المنتهية صلاحيته، قصد تسلم الرفات ودفنه وفق الطقوس المغربية الإسلامية.

ووراسل محامي الأسرة، مصطفى المانوزي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، بمناسبة مرور 41 سنة على إختفاء الضابط إبراهيم وإعدامه، حيث أكد شقيقه مصطفى أن الأسرة تتوفر على مقرر تحكيمي صادر عن هيئة الإنصاف والمصالحة، المنتهية صلاحيتها، من اجل طي أحد ملفات ماضي الإنتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، عبر تسلم رفات " الشهيد"، على حد تعبيره.

وأكد مصطفى المانوزي أنه آن الآوان كي تتسلم العائلات رفات أبنائها، رغم أن السلطات تتوفر على مواقع وجود الرفات، الذين تم دفنهم بطريقة عشوائية، وبصفة جماعية.

وطالب محامي الأسرة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، العمل باستعجال لطي الملف وتسليم الرفات لذوي الحقوق، من اجل تكريمهم، وهي أرملته مليكة بلفقيه، ونجله كريم المنوزي، ونجلته نصيرة المنوزي.

وكانت هيئة الإنصاف والمصالحة تركت على عهد رئيسها الراحل إدريس بنزكري، 66 حالة عالقة، بينها لأسرة المانوزي، والرويسي، وبن بركة، وآخرون، وكذا ضحايا الإحتقان الإجتماعي لكل من مدينة الدارالبيضاء سنة 1981 ، وفاس سنة 1990 .

بنهاشم لـ«المســـاء»: هناك جهات تستهـــــدفني ولا خلاف لي مع حكومة بنكيران

قال إنه سيفـــتح تحقيقـــا في الاتهامات الموجـــهة لمســـؤول كبيـــــر بشأن ترويـــج المخدرات

أكد عبد الحفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، أن جهات –لا يعرفها– تشن عليه هجمات شرسة للإطاحة به من على رأس مندوبية السجون..

مشيرا إلى أنه سيفتح تحقيقا إداريا في الاتهامات الموجهة لمسؤول كبير في مندوبيته، والتي تضمّـــنها تقرير المهمة الاستطلاعية للجنة العدل والتشريع في مجلس النواب، ملمحا إلى إمكانية فتح تحقيق قضائي في الأمر إذا ما ثبتت صحة هذه الاتهامات. ونفى بنهاشم، في هذا الحوار، أن يكون هناك خلاف بينه وبين وزراء في حكومة عبد الإله بنكيران.

يرصد التقرير الأخير الذي أنجزته اللجنة البرلمانية حول وضعية السجون في المغرب عددا من الخروقات والانتهاكات.. ألا ترى أن مضامين التقرير كافية لأن تقدم استقالتك من مندوبية السجون؟..

< أولا، ينبغي التأكيد على أننا لم ننكرها يوما غالبية الملاحظات والخروقات التي جاءت في التقرير، لكنْ أن نتحدث عن تقديم استقالتي فهذا أمر ليس في يدي ولا في يد أحد.. لأنني أؤدي عملي بصدق وتفانٍ وجدية و لم أقصّر، يوما، في المسؤولية التي أنيطت بي.. والذين يدْعون إلى استقالتي ينطلقون من اتهامات مجانية ضد شخصي لا تستند إلى أي أساس، بقدْر ما تنبني على هجمات يقودها أشخاص بعينهم. وأنا لا أفهم شيئا واحدا: لماذا تشنّ حرب بلا هوادة على شخصي، وكأنّ الأمر لا يتعلق بمؤسسة حقيقية يُسيّرها موظفون ومسؤولون؟.. أنا لا آبَه للذين يقودون حملة شرسة عليّ، لأنني مقتنع بالعمل الذي أؤدّيه والمجهودات التي أبذلها للنهوض بوضعية السجون في المغرب.. وقد استطعت، طيلة الفترة السابقة، تحقيق نتائج جيّدة تمثلت في بناء مؤسسات سجنية جديدة وتجويد خدمات أخرى وتشديد المراقبة عليها...

– هل أفهم من كلامك أنه ثمة حملة تريد الإطاحة بك من على رأس المندوبية؟

< بطبيعة الحال، هناك حملة تستهدفني، وهي حملة تريد أن تدفعني إلى الاستقالة.. ولن تنجح في مبتغاها، مهما فعلت، ما دمتُ أحظى بالثقة ومؤمن بما أفعله، بل ومؤمن بالدور الذي أدّيتـــُه منذ أن عُيّـــنت على رأس هذه المندوبية.. .وأعتقد أن حرصي على تطبيق القانون هو الذي يحرّك هذه الجهات..

– نريد أن نعرف منك من تكون هذه الجهات التي تستهدفك وتريد دفعك إلى الاستقالة؟

< صراحة، لا أعرف هذه الجهات ولا أدرك طبيعتها ولا أهدافها من وراء هذه الحملة "المسعورة".. فكيف يمكننا أن نفهم أن كل الهجومات التي شـــُنـــّت ضدي جاءت في وقت واحد ومتزامن؟.. أليس من حقنا أن نتساءل: أين كان هؤلاء في الماضي؟ ولماذا اختاروا هذه الفترة بالذات لشن هذه الهجومات؟.. لا أستطيع أن أوجّه تـــُهماً لأشخاص بعينهم، لكنْ على الأرجح أن هناك الكثيرين من "يريدون رأسي".. والغريب في الأمر أنـــّني لا أعرفهم ولا أعرف مقاصدهم المُبيّـــَتة.. وإذا كان هؤلاء يريدون، بالفعل، مصلحة المغرب ويريدون كذلك أن تحسن وضعية السجون، فعليهم أن يؤازرونا في مجهوداتنا وتقديم المساعدة لنا من طرف كل الجهات المعنية بالملف وليس الاكتفاء بإطلاق النار في كل الاتجاهات وبمبررات واهية.. فالدستور الجديد الذي يحرص جلالة الملك، نصره الله، على تنزيله، ينصّ –بشكل صريح– على أن يتحمل كل مسؤول مسؤوليته.. وانطلاقا من روح هذا الدستور، أنجـــزِ مهامي، وننسق مع كل القطاعات المعنية بقطاعنا من أجل النهوض بوضعية السجون. وأرجو أن تتضافر هذه الجهود في الأيام المقبلة.

– لكن كل هذا الكلام الذي تتحدث عنه لا يصمد أمام الحقائق الصادمة التي وردت في تقرير اللجنة البرلمانية.. كيف تنظر إلى هذا التقرير؟

< ما لم يفهمه كثيرون أننا لا ننكر وجود اختلالات معينة في السجون المغربية.. وأنا لا أطعن في صحة هذا التقرير، كما سبق لي أن أشرتُ إلى ، لكنْ تنبغي الإشارة إلى أمر أساسي في ما يرتبط بهذا الموضوع، وهو أن كل ما ورد في التقرير استند إلى أقوالِ أشخاصٍ و لم يتمّ الاستماع إلى الموظفين.. وبالتالي فإنه لا يمكن النظر إلى ما جاء في التقرير كحقائق مطلقة قبل ثبوت كل الخروقات التي تم تسجيلها في هذا التقرير البرلماني.. صحيح أننا نعترف بوجود بعض ما جاء في التقرير، لكنْ هل يعرف الرأي العام كيف وجدنا سجن "عكاشة" وبعض السجون الأخرى؟... لقد كانت وضعيتها مأساوية جدا.. وبذلـــْنـــا مجهودات جبارة من أجل تحسين الخدمات والاهتمام بالسجناء وتجويد الأكلات، وهذه من صميم المهام الموكولة إلينا. وفي تقديري أنه

يجب تسجيل مثل هذه المجهودات ومقارنة وضعيات السجون في الماضي وفي الوقت الحالي حتى نبيّن حقيقة الأمر بشكل واضح من دون زيادة أو مبالغة.. وأعود للتأكيد أن مثل هذه التقارير ضرورية للمضيّ قدما بعملنا نحو الأمام، ونحن سنرحّب بأي مبادرة تتوخى تقويم بعض الأخطاء القائمة. والمجهود الذي قامت به اللجنة البرلمانية هو مجهود مقدّر ويتوجب علينا تثمينه.

– في هذه النقطة بالذات، ورّط التقرير مسؤولا كبيرا في المندوبية في الوقوف وراء شبكة لترويج المخدرات.. كيف ستتعاملون مع هذه الاتهامات؟ وهل فتحتم تحقيقا في الموضوع؟

< لقد تعاملنا مع التقرير، في شموليته، بجدية وبمسؤولية، وبطبيعة الحال سنفتح تحقيقا إداريا في مدى صحة الاتهامات الموجهة لهذا المسؤول، لأننا نؤمن بأن الاستقامة والنزاهة في إنجاز العمل هي مقومات رئيسة لأداء العمل على أحسن وجه، وإذا ثبت أن ما جاء به التقرير صحيح بالفعل، فسنضطر إلى فتح بحث قضائي لمحاكمة كل المتورطين في ترويج المخدرات داخل السجون، ومن ثم سيقول القضاء كلمته وسيحاكم كل من تأكد له أنه ساهم في توزيع هذه المخدرات ومن سهّل هذه المأمورية.. وبدوري، لن أتسامح مع أي كان إذا ثبت لي أنه متورط في أي ممارسة تُخلّ بالقوانين الجاري بها العمل، وسأتخذ في حقه إجراءات زجرية، ولن أتوانى في فضح كل الذين يسهمون في تمييع الأوضاع داخل المؤسسات السجنية.. يجب أن يعلم الجميع أنني، منذ دخلت هذه المندوبية، أحرص، بشكل شخصي، على تطبيق القانون، وقد وجدنا صعوبات بالغة في تشديد المراقبة على الزائرين لثنيهم عن مد السجناء بالممنوعات.. صحيح أنه نجحنا في الكثير من المرات في مسعانا، لكنْ ما تزال هناك الكثير من الفراغات، تتطلب مجهودات كبيرة.. إن مراقبة السجون مسؤولية كبيرة لا يعرف الرأي العام مدى تعقّدها وخطورتها ومدى الإمكانيات التي يجب التوفر عليها لإنجاح هذه المهمة.. ولذلك أنا أطالب الذين يكتفون فقط بتوجيه النقد لنا بالانخراط، من موقعهم، في عملنا وسيرون بأعينهم حجم العمل الذي ننجزه بشكل يومي.. وأذكر كذلك أن مؤسساتنا أصبحت منفتحة على كل الإطارات الحقوقية، كما صار المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بزيارات متكررة إلى بعض السجون ليطّلع على الأوضاع هناك، وهي خطوة أساسية اعتمدتها مؤسستنا لنمنح الانطباع أننا لا نُخفي شيئا على الرأي العامّ وعلى المؤسسة التشريعية كذلك.

– أطلقت الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان، مؤخرا، حوارا وطنيا حول أوضاع السجون بدل مندوبيتكم، وهناك من قرؤا في هذه الخطوة خلافا بينك وبين حكومة عبد الإله بنكيران؟..

< لا وجود لخلاف بيني وبين الحكومة، كما سبق لي أن أعلنت عن ذلك، كل ما في الأمر أن السيد الحبيب الشوباني أطلق حوارا وطنيا حول وضعية السجون بمشاركة فعالّة لمندوبيتنا، وهو الحوار الذي نبتغي منه أن يكون قاطرة لضخّ دماء جديدة في العمل الذي نقوم به منذ مدة، وليس ثمة أي خلاف مع الشوباني أو مع مصطفى الرميد.. وعلى عكس ما يُروّج له البعض فإن علاقتي بالمسؤولين الحكوميين ممتازة، والدليل أن هناك تنسيقا متواصلا بيننا بغاية إصلاح السجون بالشكل الذي يستجيب لتطلعات المغاربة.

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) a réédité six films de fiction produits entre 2000 et 2004, dans le but de rendre hommage à leur créateur et consolider les efforts de préservation de la mémoire conformément aux recommandations de l'Instance Equité et réconciliation (IER).

Cette réédition, qui s'inscrit dans le cadre du programme d'accompagnement aux recommandations de l'IER en matière d'Archive, d'Histoire et de Mémoire, concerne les films suivants :"Ali, Rabia et les Autres "de Ahmed Boulane, "Taif Nizar" de Kamal Kamal, "Mémoire en détention" de Jilali Ferhati, "Mouna Saber" de Abdelhaï Laraki, "Jawhara, fille de prison" de Saâd Chraïbi" et "la chambre noire" de Hassan Benjelloun.

Certains de ces films ont été "offert" par les réalisateurs au CNDH comme le film de A.Laraki "Mouna Saber" et "Jawhara, fille de prison" .

A travers la réédition de ces films dont "le point commun est d'affronter la partie la plus récente et la plus tourmentée de l'histoire du Maroc", le CNDH " entend rendre hommage à ces cinéastes qui ont contribué, par leur talent, au long processus de lecture informée et pluraliste que le Maroc a entrepris depuis une décennie" , indique un communiqué du CNDH.

LNT

ايوي بريس تنشر نص الرسالة الموجه الى رئيس الحكومة
رئيس الحكومة، وزير الداخلية، وزير العدل،. وزير الشؤون الخارجية، الوزير المكلف بالعلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني

السيد رئيس الحكومة والسادة الوزراء :
ازول فلاون،**Azul fellewen**

باستياء وقلق شديدين، توصل المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة بتاريخ **11/7/2012** من السيد عبد الله إسكْري عامل مهاجر بهامبورغ/ألمانيا بشكاية مفادها رفض القنصلية المغربية ببرلين تسمية وتسجيل إبنه "أيلان" التي تعني "آية" المزداد بتاريخ **3** مارس **2012** بمدينة هامبورغ شمال ألمانيا. بالرغم من سبق تسجيله لدى مصالح السلطات الألمانية

لذلك وفي إطار مهامه من أجل النهوض وحماية الأمازيغية فإن المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية، وبالنظر إلى تعدد الحالات التي عرضت عليه خلال الستة أشهر الأخيرة إذ يجدد مراسلتكم في موضوع الحق في الشخصية القانونية والحق في الهوية ويشعركم بما يلي:

انه ما فتئت الحكومة الحالية كما سابقاتها تلوح بمقتضيات الدستور المعدل الذي يقر في ديباجته بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا وبتنوع أبعاد الهوية المغربية، وفي فصله الخامس على دسترة اللغة الأمازيغية لغة رسمية، و التعهدات التي التزمت بها الدولة المغربية أمام المنتظم الدولي أثناء مناقشة تقريرها الدوري **17**و**18**،أمام اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري ،في شهر غشت **2010**،خاصة فيما يتعلق بضمان حق السكان المغاربة الأمازيغ في حق اختيار وتسجيل أسماء الشخصية الأمازيغية،

أن الحكومة الحالية في شخص ممثلها السيد وزير العدل والحريات اكد التزامه أمام مجلس حقوق الإنسان في دورته الأخيرة المنعقدة أثناء مناقشة التقرير الدوري الشامل بأن المغرب متعهد باحترام المقتضيات الجديدة للدستور ولتعهداته الدولية لحقوق الإنسان بما فيها حق الأمازيغ في تسمية أبنائهم باسم أمازيغي

أن الحكومة الحالية ومن خلال تصريحها الحكومي التزمت باحترام التزاماتها في مجال الحريات والحقوق عبر تنفيذ وتفعيل مذكرة وزير الداخلية الصادرة تحت رقم **3220**بتاريخ **09**ابريل **2010**،واحترام اختيار وتسجيل الأبناء بأسماء امازيغية وضمان التنفيذ الكامل لإرسالية وزارة الداخلية في هذا الجانب.

انه بالرغم مما سلف ،فان الحكومة والمسئولين عن مكاتب الحالة المدنية بداخل المغرب وخارجه، وبالنظر إلى الحالات المسجلة طيلة الستة أشهر الماضية والحالة الجديدة للسيد عبد الله إسكْري عامل مهاجر بهامبورغ/ألمانيا ما يزالون متمادين في ممارسة ونهج أساليب اقل ما يمكن أن يقال عنها أنها ممارسات تمييزية وعنصرية تستهدف حق الأمازيغ في التشبث بهويتهم الأمازيغية والاستمرار في قمع حقهم في الشخصية القانونية.

انه وأمام الاستمرار في منع الأسماء الأمازيغية ،وبالنظر إلى حجم الشكايات والتظلمات التي توصلنا بها في المكتب التنفيذي للشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة، والتي يشكو من خلالها المواطنون الأمازيغيون على المستوى الوطني والدولي من شطط وتعسف مسؤولي الحالة المدنية في استعمال السلطة ،وذلك بمنعهم من تسمية أبنائهم بأسماء امازيغية كما حدث مؤخرا بالنسبة للسيد عبد الله إسكْري عامل مهاجر بهامبورغ/ألمانيا الذي رفضت القنصلية المغربية ببرلين تسمية وتسجيل إبنه "أيلان" الذي يعني "آية" المزداد بتاريخ **3** مارس **2012** بمدينة هامبورغ شمال ألمانيا بعلة أن الاسم غير مدرج في لائحة الأسماء المقررة من طرف وزارة الداخلية ،الشيء الذي نتج عنه تعرض السيد عبد الله إسكْري وعائلته بإحباط وأضرار معنوية ونفسية.

وعليه فإننا في المكتب التنفيذي نطالب ب:

1- التدخل لتسجيل الاسم الشخصي لإبن عبد الله إسكْري والسيدة سلمى أمزال، بسجلات الحالة المدنية للقنصلية المغربية ببرلين بالمانيا بدون قيد أو شرط.

2- تنفيذ الالتزامات الدولية للمغرب في مجال احترام حقوق الإنسان كاملة دون أي تجزيئ لها ،ومنها التوصيات الصادرة عن اللجنة الأممية الخاصة بمناهضة كافة أشكال التمييز العنصري ،والتي تدعو فيها اللجنة الأممية صراحة الدولة المغربية إلى احترام جميع الحقوق الضامنة للكرامة ومنها حق اختيار وتسجيل الأبناء بأسماء امازيغية دون قيد أو شرط،

3- اتخاذ الإجراءات والتدابير القانونية الكافية لإعمال إرسالية وزارة الداخلية بشان اختيار وتسجيل الأسماء وخاصة الأسماء الأمازيغية ،مع العمل على إلغاء اللجنة العليا للحالة المدنية وتعويضها بآليات ديمقراطية وتشاركية تضمن حقوق المواطنات والمواطنين ،

4- مراجعة وإلغاء كافة القوانين والتشريعات المكرسة للتمييز العنصري بالمغرب. و تبني سياسات عمومية واضحة من شأنها تجاوز الارتباك الحاصل لذا الحكومة والبرلمان في تفعيل مضامين الدستور ذات الصلة بمجال الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية.

الشبكة الأمازيغية من اجل المواطنة
المكتب التنفيذي
الرئيس أحمد أرحموش

رفقته : شهادة رفض تسجيل الاسم الشخصي صادرة عن قنصلية المغرب ببرلين

- ملحوظة : نسخة من هذه الرسالة موجهة إلى كل من رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مندوب المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان